محمد عودة.. الرجل الطيب

ابن النيل

■ في صمت، ودون ضجيج.. رحل كاتبنا العربي الكبير «محمد عودة» تاركاً لعشاقه -واحسبني واحداً منهم- خلاصة ما توحد به في حياته من قيم ومبادئ ومُثل عليا، وهو الذي استعصى على الاحتواء منذ بداية مشواره في عالم الصحافة، شاهراً صريح انحيازه لكل ما هو مشرق وأصيل، فلم يمالئ أحداً تحت هذه الذريعة أو تلك.. حتى النفس الأخير.

رحل المفكر العربي الانسان «محمد عودة».. دونما هفوة تؤخذ عليه، أو تواطؤ يمس طهارة سجله، الحافل بشواهد شفافيته ونقاء سريرته، ودونما مساومة على ما كان يعتقده صحيحاً من طيب أفكار ورؤى وتوجهات.. طالما تحمل راضياً تبعات دفاعه عنها، وانتصاره لها، في مواجهة من ارتضوا لأنفسهم مهانة الترويج لنقيضها.. خشية المساس بمصالحهم الذاتية الضيقة والمحدودة، بغض النظر عن أي اعتبارات أخلاقية كانت.رحل الفارس الوحدوي النبيل «محمد عودة» صديق ثورة الثالث والعشرين من يوليو، وأحد أبرز من خاضوا معاركها، وتصدوا للدفاع عن مآثر وتعاليم قائدها التاريخي العظيم.. وهو في رحاب ربه.

رحل أمير الكلمة الحق وسيدها «محمد عودة».. مخلفاً للأجيال التي كان لمصداقية كتاباته ومؤلفاته أثرها وتأثيرها في صياغة وجدانها الجمعي، ما ينبغي أن تتسلح به في زمننا هذا من زاد معرفي رفيع المستوى.. يشكل في حده الأدنى أساساً لحيثيات تمكينها من اعادة صنع الحياة على أرضها من جديد، وفق مشيئتها.

رحم الله فقيدنا الراحل «محمد عودة»، وقد كان لي شرف معايشته عن قرب، وملامسة مجمل خصائصه الإنسانية النبيلة، فكم كان الرجل ودوداً وبسيطاً.. إنا لله وإنا إليه راجعون.

الشعب كان الحكم

م/ ثامر عبدالله العلصمي

■ بعيداً عن كل المؤثرات السلبية ومن وحي ما تمليه قلوبنا وأفئدتنا وعقولنا.. كان الاختيار.. الذي على ضوئه تقرر مصير الوطن والشعب.. على ضوئه ترسم اتجاهات البناء التنموي الشامل الذي باتت منجزاته تغطي كل أرجاء الوطن.. اختار الشعب بعناية وانتخب بمسؤولية رفيعة من رأى فيه قائداً مؤهلاً لمواصلة قيادة سفينة الوطن إلى بر الأمان. صحيح ان قيادة الشعوب موهبة يمنحها الله عز وجل للأبطال والأذكياء من الناس، وقد لمع في كل أمه قادة عظماء، فاتحون وأبطال حققوا لشعوبهم أعمالاً خالدة.. جعلت هذه الشعوب تسجل أسماءهم بأحرف من ذهب.

وفي بلد مثل اليمن أدرك شعبنا العظيم من هو قائده.. وأدرك في الوجه المقابل من هم أولئك الذين عجزوا عن فهم خصوصيات وطنهم التاريخية والسياسية والاقتصادية.. عندما راحوا يتعاملون مع قضايا البناء والتطور من واقع فلسفات بالية تعتمد على ثقافة الشحن الفكري العقائدي وبث ثقافة الحملات التحريضية.. التي تصور الانتخابات بالمخاطر المفتعلة في هواجسهم.. ليضرب بتلك التشنجات والانفعالات جدران الحائط.

لذلك فقد أثبت الشعب اليمني قدرته على الاصطفاف أمام صناديق الاقتراع في المراحل الانتخابية التي جُسدت في ست محطات سابقة برلمانية ورئاسية ومحلية.. كانت فيها صناديق الاقتراع هي الحكم.. نعم ان المواطن هو وحده من قرر بمحض إرادته في اختيار من أراد بدون أي ضغوط أو إملاءات من قبل أي طرف.. نعم اختار علي عبدالله صالح.. اختار الغد- فكر بالمستقبل.. قال الشعب نعم للمرشح الذي سيحافظ على الوطن ووحدته وسيجنبه مخاطر التشرذم والاستبداد والشمولية ومعه تبقى الإرادة اليمنية حرة واليمن في مكانة مرموقة دولياً.. نعم اختار مرشحي المؤتمر الشعبي العام لتمثيله في المحليات.. التنظيم السياسي الرائد ديمقراطياً وتنموياً من خلال فوزه في كل المحطات الانتخابية السابقة وبجدارة، وهو من يدير عجلة التنمية باقتدار بقيادة ربانه الماهر علي عبدالله صالح.

واليوم تأتي مرحلة أشد حسماً متمثلة في ترجمة البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس لتحقيق طموحات الشعب الذي اعطاه الثقة.. وهاهو الأخ الرئيس يبادل الشعب نفس الثقة حين فجر مفاجأة عظمى تمثلت في حكم الشعب نفسه بنفسه لاختيار من يمثله في هرم المحافظات والمديريات، وهو بكل المقاييس أرقى أشكال الديمقراطية ويفتح المجال رحباً وواسعاً لمزيد من الممارسة الدستورية والمشاركة الفاعلة للمواطن في صنع القرار.

هل من حق اليمن أن تمتلك التكنولوجيا النووية؟

■ طالعتنا صحيفة «الوحدوي» في عددها (٧١٣) الصادر يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/٧/١١م في الصفحة الثالثة بمقال للكاتب عادل عبدالمغني بعنوان «وعود نووية مدمرة».

محمد علي زيد ❖

تناول فيه تصريح فخامة الأخ رئيس الجمهورية ضمن برنامجه الانتخابي أن تمتلك اليمن التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.. وقد تناول الكاتب للأسف الشديد هذا الموضوع بالتهكم الشديد، وليست هذه أول مرة يتم فيها تناول هذا الموضوع بهذا الشكل السخيف في صحف المعارضة، ليس هذا فحسب، بل هناك خلط للأوراق بين قضيتين، دفع اليمن في التكنولوجيا (النووية) العلمية، والفساد القائم في البلاد وفي المصالح الحكومية، وجعلها موضوعاً واحداً يضربون موضوع التكنولوجيا (النووية) العلمية بموضوع الفساد القائم.. والمحصلة طبعاً صفر.. وهم يظنون انهم بهذه الطريقة يقومون بشيء جيد، فهم يظنون أنهم يؤثرون على الرئيس في هذه القضية، أو يجعلونه يخسر، لأنهم في الواقع موهومون لأن فخامة الأخ الرئيس حتى لو كان مازحاً وطرح هذا الأمر، فنحن نعتبر هذا الأمر خطوة إيجابية ندفع بها، لأن هذا الأمر يدخل ضمن المصلحة العامة التي يستفيد منها كل الناس، ربما قد يكون الرئيس أقل شخص يستفيد من هذا الأمر، والخاسر الكبير في هذا الأمر إن لم يتم هو هذا البلد الذي يتباكون عليه دائماً دون أن يقدموا هم مايمكننا أن نستفيد منه ولو كنصائح. والعجيب في الأمر أنهم نصّبوا أنفسهم مستشارين في مواضيع لايرجع فيها إلى الصحفيين والكُتاب بل إلى أهل العلم والاختصاص، فموضوع توليد الكهرباء بالتكنولوجيا النووية، هما موضوعان في شيء واحد (كهرباء+ تكنولوجيا نووية أو الفيزيائية عموماً)، والغريب ان هؤلاء أنفسهم عندما طرحنا عليهم مشاكل علمية ليناقشوها في مقالاتهم في الصحف ليثيروا الرأي العام لبدعمها، ردوا بأنهم ليسوا علميين، وان نذهب إلى جهة الاختصاص، ورفضوا أن يبتوا في أي موضوع أو يتحدثوا عنه، واليوم يتبوءون منابر الفتوى العلمية بعدم جواز اقتناء اليمن للتكنولوجيا النووية لمضارها التي لاتحصى والتي لم يبينوا شيئاً منها حتى الآن.. وياليها من مفارقات عجيبة.

وبالنسبة لماطرح في برنامج الرئيس

الانتخابي في موضوع التكنولوجيا النووية مثلاً للأغراض السلمية أو توليد الكهرباء، فنحن ندعم ونشجع مثل هذه البرامج والطموحات حتى لو بدت لنا خيالية وكبيرة.. ولكن السؤال الذي نطرحه هنا في هذا المقال على فخامة الأخ الرئيس هو: من هي الهيئة اليمنية العلمية التي ستتولى المتابعة والإشراف على البرنامج النووي وماهو دور قسم الفيزياء بكلية العلوم بجامعة صنعاء؟ وماهو دور اللجنة الوطنية للطاقة الذرية؟.

وهناك نخبة من أساتذة الجامعة يمكن الاعتماد عليهم سواءً من اليمن أو من خارجها وخاصة في كلية الهندسة قسمي الهندسة الكهربائية والميكانيكية خاصة من الأخوان المصريين أمثال الدكتور السيد حسين في الترموديناميكا.. والدكتور محمد قاسم المتوكل من قسم الفيزياء، والدكتور فؤاد غيلان، والدكتورة ماجدة.. وغيرهم من قسم الفيزياء جامعة صنعاء.. وهؤلاء مع نخبة أيضاً من أساتذة في قسمي الهندسة الميكانيكية والكهربائية في كلية الهندسة يمكن الاعتماد عليهم في برامج مثل هذه ناهيك عن خبرات هندسية كثيرة لم يعطوا فرصتهم لاثبات كفاءتهم واقتدارهم.

ونتساءل أيضاً: ماهي انعكاساته على البحث العلمي في اليمن؟ وهل يمكن إنشاء مراكز علمية كبيرة ومتطورة لتواكب هذه الخطوة الكبيرة خاصة في التكنولوجيا النووية؟ وهل يمكن إنشاء مكتبات علمية متخصصة لتساعد الباحثين وتزودهم بالمراجع العلمية الكافية لمتابعة وبحث هذه الموضوعات؟ أم أن الأمر مجرد مشروع يكون للجانب اليمني فيه الناحية الفنية والإدارية فقط؟.

وأضيف هنا بافخامة الأخ الرئيس انه من حقكم ومن حق أي شخص أو رئيس أو حاكم أن يطمح إلى أي شيء فلو كان لكم طموح مثلاً أن تسعوا لكي تصبحوا دولة اقتصادية عظمى فذلك لا غضاضة فيه، ونحن مستعدون للتعاون في ذلك.

ولو سعيتم (كطموح مثلاً) إلى ادخال اليمن (النادي الفضائي الدولي)- وهي فكرة بعيدة- وهو يضم الآن ثلاث دول هي (الولايات المتحدة، روسيا، الصين)، فهذا من حقكم التفكير فيه، وهناك دول ترشح نفسها للانضمام إليه (اليابان.. أوروبا).. ولا مانع أن نسعى ونطمح إلى ذلك.. والسؤال هو: هل البنى التحتية لأي مشروع من المشاريع العلمية أو التكنولوجية أو الصناعية قد عمل حسابه والدراسات الكاملة عنه، حتى يتم تنفيذه بشكل جيد وواقعي.. لأن فاقد الشيء لايعطيه.

وفي الختام أود التنويه أن لدينا في اليمن كفاءات نادرة سواءً من بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية أو من المهندسين أو المخترعين المبدعين أمثال الاستاذ محمد عبدالقادر السروري مدير معمل الفيزياء- كلية الهندسة جامعة صنعاء- والمبتكر حيد البراق مدرس في التربية، ومعه نخبة كبيرة من زملائه المبتكرين والاستاذ علي موسى مدرس كيمياء بالمعهد العالي للمعلمين في الحديدة.. والاستاذ محمد حسين الجبري فيزيائي.. وتحتاج هذه الكفاءات إلى الرعاية والدعم والاهتمام والتبني الجيد لكي يتم توظيفها بشكل أفضل في المشاريع العلمية الهادفة والناجحة.

وفي الختام أقول إننا ينبغي أن نفصل ونميز بين الفساد ومحاربته لأنه إذا تم فهو ليس انجازاً لأن الفساد دين متراكم علينا لفترات طويلة، وبين ماهو مطلوب كبنية تحتية وتنموية علمية وتكنولوجية ومدنية في جميع مناحي الحياة.. ولايصح الخلط بينهما وجعلهما شيئاً واحداً تحت مزاعم الدعايات السياسية والدعايات المضادة.. لأن هذا في الحقيقة يعتبر أشبه بـ(الجدل البيزنطي) الذي لا جدوى ولا طائل منه لأننا في جميع الأحوال نحن الخاسرون، لأننا لم نتفق على شيء، هل نحارب الفساد أولاً قبل أن نبدأ بالتنمية والبحث العلمي والتكنولوجي أم العكس، أم نعمل الاثنين معاً.. وربما حتى نصل إلى حد لاندري كم سيمر علينا من الوقت ونحن على هذا الحال.

وأنا هنا بدوري أؤكد على أن أي مشروع علمي أو طبي أو تكنولوجي فنحن ندعمه ونشجعه لأنه من الواجبات العامة للدولة المتعلقة بالمصلحة العامة للناس، وبالتالي يصبح القيام بهذا الأمر من الواجبات التي لابد منها.

* كاتب وباحث في الفيزياء

بوح الخاطر

سارة عبدالله حسن

عاشت الأمة

■ عاش الشعب.. عاشت الأمة.. الله أكبر.. بهذه الكلمات وغيرها ارتفع صوت صدام معلّقاً على حكم إعدامه شنقاً، الحكم الذي لم يكن مفاجئاً لأحد وإن كان البعض يرى في توقيته غير ذلك، خاصة وان هناك ثلاث قضايا أخرى مازالت بانتظار محاكمته فيها ولكن يبدو أن الإدارة الأمريكية تريد ان تنجز شيئاً مع انتخابات الكونغرس وبذلك أنهت جزءاً مهماً من المسرحية السياسية التي اعدت منذ سنوات، أنهته بمهزلة قانونية أكد الكثيرون من أهل القانون والقضاء بوجود كثير من الخروقات فيها.

الحكم بالإعدام شنقاً على صدام.. الحكم العادل الذي تلقته الملايين بفرح، واستاء منه البعض، صدر أخيراً وتحققت العدالة أخيراً ولكنها للأسف كانت عدالة أمريكية وهي عدالة اجرامية يطبقها الأمريكيون فقط على من لايتفق مع سياستهم ومصالحهم، عدالة يتم التغاضي عنها عند ارتكاب أصدقاء أمريكا وعلى رأسهم إسرائيل ابشع الجرائم ضد الإنسانية بغض النظر عن جرائم أمريكا نفسها ضد العالم بأسره.

وإلى أن يتم تنفيذ هذا الحكم فعلياً بعد مشوار قد يطول او لايطول من الإجراءات أو المحاكمات الأخرى- بحسب الحاجة الأمريكية- فإن المتوقع ألا تستطيع أمريكا ان تغير شيئاً في الواقع العراقي المنهار وحتى بعد تنفيذ الحكم فإنها لن تستطيع أن تضبط الوضع هناك وتوقف العنف والمجازر التي تحدث هناك.. إذاً لن يقدم الحكم أو يؤخر شيئاً في حال العراق بقدر ما أثر سقوطه نفسه كما اننا لانعتقد أن الحكم سيكون الورقة الرابحة اليوم للجمهوريين في مواجهة تأييد الكثير من الأمريكيين الديمقراطيين في الكونجرس.

كان أملنا أن تكون محاكمة صدام محاكمة عراقية صرفة لا أمريكية، وان كان الحكم سيكون عادلاً في الحالتين.. وهذا الإنجاز الأمريكي سيصبح اليوم سيفاً مسلطاً على بعض زعماء العالم ممن لم يخضعوا لسياستها وهي حرس قوي أيضاً للزعماء ممن يتبعون سياسة صدام في التعامل مع شعوبهم.. وهل كانت نهاية صدام ستصبح هكذا لو كان أقام العدل في حكمه..

دارت الدائرة على صدام اليوم وسيرحل الطغاة كل في دوره وستسقط الأسطورة الأمريكية يوماً ولن تبقى في النهاية إلا الشعوب.

المخطط الغربي الصهيوني والدور الأمريكي الجديد في المنطقة العربية

غالب حسن البحري ❖

■ إن المتتبع لتاريخ الصراع العربي الغربي على مر العصور يكتشف حقيقة ما يجري اليوم من صراع مع الكيان الصهيوني المتحالف مع الغرب وأمريكا والذي زرعته بريطانيا العظمى حينذاك في قلب الوطن العربي من أجل اضعاف وحدة الأمة العربية والإسلامية وجعل المنطقة في صراع دائم مع هذا الكيان الغاصب للأرض العربية في فلسطين المحتلة، وهذا ما تؤكده الأحداث التاريخية التي واجهت الأمة العربية والإسلامية في حروبها مع أعدائها خلال الفترة الماضية من عام ١٩٤٨م، وعام ١٩٥٦م، وفي عام ١٩٦٧م، وعام ١٩٧٣م، وفي عام ١٩٨٢م، وعام ٢٠٠٦م، وكل هذه الحروب خرجت الأمة منها مهزومة ماعدا حرب عام ١٩٧٣م والتي اجهضتها الولايات المتحدة الأمريكية، وحرب ٢٠٠٦م، والتي خاضها تنظيم حزب الله اللبناني في جنوب لبنان والجبهة الوحيدة التي مازالت تهدد الكيان الصهيوني مع القوى العسكرية الصهيونية المدعومة من أمريكا، وكانت المفاجأة الكبيرة لأمريكا ولإسرائيل ان استطاع هذا التنظيم اللبناني من الصمود وضرب العمق الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولأول مرة في تاريخ الحروب العربية، وبرغم هذا الصمود الذي أذهل العالم المتفرج لهذه الحرب العدوانية ومنها العالم العربي الذي ظل في موقف المتفرج منتظراً للنتيجة التي ستحققها الحرب الصهيونية التي شنها الكيان الصهيوني الجبان على الأراضي اللبنانية بالطائرات والبوارج الحربية والمدفعية مدمراً كل مقومات الحياة في لبنان.

إن العدوان الصهيوني على لبنان والذي بدأ يوم ٢٠٠٦/٧/١٢م بحجة تحرير الجنديين الأسيرين اللذين خطفهما حزب الله في جنوب لبنان كشف الوجه القبيح لأمريكا وحلفائها والتي كان يراهن عليها الكثير من العرب والمسلمين وخاصة الأنظمة الموالية أو المتحالفة والذين يعتبرونها رسول سلام في المنطقة لحل مشاكلهم مع عدوهم التاريخي الغاصب للأراضي العربية المقدسة، كما أظهر حالة الذل والهوان التي تعيشها الأمة العربية والإسلامية، وهذه الحالة ليست وليدة جديدة وإنما هي نتيجة طبيعية لما خطط لها من قبل أعداء الأمة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما بدأ الغرب احتلاله للأراضي العربية والسيطرة عليها ونهب خيراتها وعمل على تقسيمها وتطبيق مبدأ سياسة فرق تسود وضرب أية فكرة تنادي بوحدة الأمة العربية والإسلامية.

إن الاستعمار الغربي المباشر وغير المباشر للدول العربية طوال العقود الماضية تمكن من نشر وتعزيز ثقافة الهزيمة في روح أبناء الأمة العربية من خلال اغراق شعوبها وأنظمتها بمظاهر الحياة الغربية ومغرياتها من المباني الفاخرة والتجهيزات الحديثة وغيرها من مغريات الحياة الغربية بعد أن كان الإنسان العربي يعيش حياته حياة متواضعة وبسيطة لا تعتمد على مكونات الحياة المظهرية بقدر ما كانت تعتمد على الشجاعة والرجولة والاقدام والتضحية، وهذا هو سر ضعف الأمة التي أصبحت تهتم بمظاهر الحياة أكثر من اهتمامها بأمور دينها وتنشئة أبنائها وبناء أوطانها القادرة على مواجهة تحديات العصر والوقوف أمام المخطط الغربي الصهيوني الأمريكي الذي يستهدف كيان الأمة العربية ووحدتها وتجهيل ومسخ الإنسان العربي من خلال تسويق ونشر ودعم المشاريع الاستعمارية الجديدة في مجال الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والمرأة ومكافحة الإرهاب والتي تهدف من ورائها خلق المزيد من الصراعات والفتن بين أوساط المجتمعات العربية، والواقع العربي يؤكد هذا في فلسطين ولبنان والعراق، حيث تنتهك حقوق الإنسان وتثار النعرات الطائفية التي لم يعهدها المجتمع العربي بين السنة والشيعة وبين المسلمين والمسيحيين وبين المسلمين واليهود، وغيرها من الطوائف والأقليات التي كانت متعايشة ومتآخية في وطن واحد وعلى مر العصور وحتى عصرنا الحاضر الذي بدأ يشهد مثل هذه النعرات الطائفية التي يصدرها التحالف الغربي الأمريكي إلى المنطقة في مشاريعه الجديدة الإنسانية في ظاهرها وفي باطنها أهداف خبيثة مثيرة للصراع وعدم الاستقرار حتى تتمكن القوى الاستعمارية الجديدة من التدخل بحجة حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ينشدقون بها وهم يمارسون أبشع الجرائم الأخلاقية في حق الإنسان وفي حق البشرية، كما هو حاصل في العراق وفي أفغانستان وجزيرة غونتنامو ومن قبلها في اليابان وفيتنام وكلها شواهد تدل على همجية النظام الأمريكي الذي يعتبر نفسه حامياً للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد نجح المخطط الغربي الصهيوني الأمريكي في ضعف دور الأمة العربية في الدفاع عن قضاياها القومية وان يشعرها بعجزها وعدم قدرتها على مواجهة العدو الصهيوني الذي مازال يضرب ويقتل ويشرد أبناء شعبنا الفلسطيني المناضل، كما استطاع أن يضعف الشعور القومي الواحد والذي كان يرتكز على واحدية القضية العربية في المواجهة مع أعداء الأمة العربية والذي بدأ بعد تطبيق اتفاقية كامب ديفد التي وقعت بين مصر والكيان الصهيوني بعد حرب ١٩٧٣م، برعاية أمريكية ومنها بدأ مسلسل التراجع والاستسلام بأخذ طريقه إلى بعض الأنظمة العربية التي أظهرت عجزها ورغبتها في انهاء الصراع مع الكيان الصهيوني بأي شكل وبأي ثمن، وبدأت مرحلة التطبيع العلنية والسرية مع كثير من الأنظمة العربية وخاصة الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وتكونت جبهتان جبهة رافضة لسياسة الاستسلام والأخرى مسلمة بالحلول الاستسلامية.

ونتيجة لاختلال ميزان القوى الدولية بسبب انهيار المنظومة الاشتراكية التي كان يعتمد عليها الطرف المناهض للتطبيع وسيطرة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمكنت من الضغط على الأنظمة العربية المقاومة لسياسة التطبيع مع العدو الصهيوني وفرض الحصار عليها وضربها مثل العراق وليبيا وسوريا وحركة التحرير الوطني الفلسطيني وحركة التحرير اللبنانية، واعلنت الإدارة الأمريكية ولأول مرة بشكل علني وقوفها إلى جانب إسرائيل والدفاع عنها وتزويدها بمختلف الأسلحة الحديثة، وهذا الموقف الأمريكي المنحاز لدولة إسرائيل ضاعف من حقد الغرب والمسلمين وكراهيتهم لأمريكا وسياستها ثم جاءت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، التي استهدفت أهم معلم اقتصادي أمريكي في مدينة نيويورك والذي على أثره أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بداية الحرب على الإرهاب، كما أعلن أن الحرب المستقبلية هي حرب صليبية، وبدأت حملته تتصاعد لمحاربة الإرهاب في جميع أنحاء العالم والتي وجهت أساساً نحو الجاليات الإسلامية في أوروبا وحركات المقاومة الوطنية في فلسطين ولبنان وبعض الأنظمة الوطنية والخارجة عن السيطرة الأمريكية مثل العراق وسوريا وإيران والتي يعتبر وجودها تهديداً للمصالح الأمريكية ولدولة إسرائيل.

وقد أدت هذه السياسة الأمريكية العدوانية نحو الإسلام والمسلمين إلى نتيجة عكسية، حيث زاد عدد المسلمين المناهضين للسياسة الأمريكية وتضاعفت ردود الأفعال المقاومة لأمريكا وحلفائها في الوطن العربي والإسلامي وأثبت الواقع العربي والإسلامي ان التحالف الغربي الأمريكي غير قادر على إنهاء روح المقاومة والتضحية من أبناء هذه الأمة العريقة بتاريخها وتراثها الإسلامي المتسامح مع جميع الأديان السماوية والطوائف والأقليات التي تعيش في الدول العربية والإسلامية، والتاريخ العربي والإسلامي القديم والحديث يثبت هذا.

وهنا لابد أن يعلم الجميع ان العرب والمسلمين لا يقاتلون اليهود على أساس ديني وإنما على أساس الاحتلال الصهيوني للأرض العربية الفلسطينية والذي أوجده الغرب وتبنته أمريكا كقوة حامية للمصالح الغربية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي تواجه العديد من التحديات لتقسيمها إلى دويلات طائفية وعرقية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى في هذا العصر أن تقوم بهذا الدور الجديد لتقسيم المنطقة واضعافها مقابل تعزيز قوة دولة إسرائيل وفرض هيمنتها في المنطقة العربية التي تشهد تناقضاً كبيراً بين طموحات الشعوب ورغبات حكامها العاجزين عن التفكير أو البحث عن مخارج لمواجهة التحديات التي تهدد كيان الأمة العربية ووحدتها، والتي أصبحت في الوقت الحاضر أكثر وضوحاً من السابق، فالمشكلة ليست في دولة إسرائيل التي وافق على إقامتها العرب والمسلمون إلى جانب دولة فلسطين وفقاً للقرارات الدولية الخاصة بذلك حلاً للصراع العربي الإسرائيلي وان العرب رغم مرارات الحلول والحروب مستعدون للعيش مع الدولة اليهودية والتطبيع معها ولكن المشكلة كما هي في المخطط الغربي الأمريكي أبعد من ذلك وهي ضرب الإسلام والمسلمين ومنع وحدتهم واستغلال ثرواتهم من خلال دعم وتشجيع إسرائيل على التوسع ورفض مشاريع السلام والتعايش مع سكان المنطقة واستمرار حالة الصراع.

فهل يدرك العرب القلب النابض للأمة الإسلامية هذه الحقيقة؟.

مع تأكيدي أنهم يدركونها، ولكن لايستطيعون التعامل معها نتيجة الضغط الغربي الأمريكي على الأنظمة العربية التي عجزت وتعجز عن فعل أي شيء يغاير الهيمنة الغربية الأمريكية والتي أذلت الأمة بسبب سياستها التنموية الخاطئة والتي أدت إلى الاعتماد على الاستيراد الخارجي في تأمين الغذاء الضروري لسكان شعوبها، هذه السياسة التي تدفع ثمنها جميع الدول العربية والإسلامية وهو ارتهان القرار السياسي والتبعية.

الجواب لدى وزارة الصناعة والتجارة التوجيهات لم تنفّذ.. لماذا؟!

عبدالله الشعوبي

■ بالرغم من أن الرسالة التوجيهية والانذارية التي اطلقها فخامة رئيس الجمهورية اثناء مادبة الافطار في عدن وكانت الرسالة موجهة على وجه الخصوص لوزارة الصناعة والتجارة تلك الوزارة التي وصفها بـ«المشلولة» وعلى وجه العموم للتجار المحتكرين والمغالين في اسعار السلع التي لا مبرر اطلاقاً لارتفاعها لأن البلد يعيش في أمن واستقرار ليس له نظير..

إلاّ أن وزارة الصناعة صاحبة الأمر والنهي كانت الى ما قبل رسالة الرئيس وكلمته القوية والمؤثرة لدى عامة الناس تغط في سبات عميق ولا تدري ماذا يجري في المحلات التجارية والاسواق المركزية من ارتفاع جنوني وكان الأمر لا يعنيها، وان كان الأمر يعني البعض منهم فهم عبارة عن «متحصلي جيب» ليس إلاّ حتى لو وصل سعر طبق البيض الى ستمائة ريال!

المواطنون عندما سمعوا تلك الكلمات وتكرار كلمة تخفيض الاسعار من قبل رئيس الدولة استبشروا خيراً وارتسمت الفرحة والابتسامة على افواههم لأن التجار قد أذاقوهم مرارة الغلاء الفاحش الذي لم يعد يحتمله المواطن.وبالرغم من الفترة المحددة بـ٢٤ ساعة كي تصحو الوزارة وتسارع بعمل شيء يلمسه المواطن عبر تشكيل فرق ميدانية للنزول الى الأسواق ووضع تسعيرة ثابتة لبعض السلع الاستهلاكية الضرورية التي لا يستغني عنها المواطن، إلاّ انه وللأسف الشديد، التوجيهات لم ينفذ منها شيء حتى في تسعيرة طبق البيض الذي يباع بستمائة ريال أو أكثر عيني عينك، والكيلو اللحم الغنمي بألف واربعمائة ريال رغم أن التسعيرة التي تنشر في صحيفة الثورة بـ٤٥٠ ريالاً للبيض والف ومائتي ريال للحم الغنمي..اذاً ما الفائدة من تسعيرة تنشر في صحيفة او تعلن في اذاعة ما لم يكن هناك تطبيق فعلي وملزم، واي مخالف تطبق في حقه العقوبة القانونية؟!

ولماذا لم تكلف تلك الوزارة من جيشها الجرار المتكدس في مبناها مندوبين على الاسواق وتحملهم مسئولية اي تلاعب حتى يكون المواطن واثقاً بأن هناك دولة ونظاماً وقانوناً يحميه من هؤلاء الجشعين والمتاجرين بأقوات الناس..؟!!

انها لعمري كارثة اذا ما استمر الحال على ما هو عليه، واعتقد جازماً ان المواطن سيفقد الثقة اذا لم تسارع الوزارة الى ضبط الامور وتصحيح الخلل القائم وعدم ترك الحبل على الغارب.. والعواقب ستكون وخيمة ويحدث ما لا تحمد عقباه اذا استمرت وزارة الصناعة تعمل بهذا الاسلوب وهذا الاداء غير المرضي للجميع.